



ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'EQUIPEMENT DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE

إلى السيد رئيس تحرير جريدة الناس

الموضوع: الرد على مقال صحفى

نشرت جريدة الناس في عدد 1203 ليوم الجمعة 15 نوفمبر 2013 تحت عنوان "الرباح يخرج دفاتر جرف الرمال متعارضة مع المشروع الملكي أليوتيس".

واعتبارا لما تضمنه المقال من معلومات خاطئة، نوضح للرأي العام الوطني ما يلي:

- أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك أعدت دراسة سنة 2007 حول العرض والطلب على مادة الرمال بشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، والوزارة المكلفة بالمياه و البيئة، تبين من خلالها حاجة قطاع البناء والأشغال العمومية إلى ما يقارب 20 مليون متر مكعب سنويا. وتلبية للحاجة المتزايدة لهذا القطاع من مادة الرمال وحماية لمقالع رمال الكثبان الساحلية من النهب والاستغلال العشوائي الذي يخلف كوارث بيئة بسواحلنا، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اللجوء إلى حلول بديلة عن رمال الكثبان الساحلية، من أهم هذه الحلول استعمال الرمال البحرية.

- موازاة مع دراسة العرض والطلب أنجزت الوزارة أبحاثا ودراسات لتحديد المواقع المؤهلة بيئيا و تقنيا الاستخراج الرمال البحرية بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري باعتماد تقنيات جيوفيزيائية متطورة تحدد كمية الرمال والعمق المتواجدة به، آخذة بعين الاعتبار الجانب البيولوجي والبيئي للساحل المغربي.

- بناء على هذه الدراسات المنجزة و على خارطة الطريق المتعلقة بوضع إستراتيجية لاستعمال الرمال البحرية ورمال التفتيت بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والتي تم التوقيع عليها من طرف السيد وزير التجهيز والنقل والسيد وزير الداخلية في أواخر سنة 2011 و لتلبية الحاجة المتزايدة من مادة الرمال والتي ناهزت سنة 2012 ثلاثون مليون متر مكعب، أعلنت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك عن طلبات العروض لمنح رخص لاستخراج الرمال البحرية في أربع مواقع على الساحل الأطلسي المحاذية للمناطق الأكثر استهلاكا ونهبا للرمال، والتي لا يمكن أن تصبح نهائية و التي الا بعد الحصول على قرار الموافقة البيئية طبقا لمقتضيات القانون 12-03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة و التي تسلمها اللجنة المكلفة بدراسة التأثير على البيئة والمكونة من القطاعات الوزارية المعنية بما فيها قطاع الصيد البحري.

- أن استخراج الرمال البحرية لن يتم بالمواقع التي تتقاطع مع المناطق المحمية رسميا والمناطق التي يمنع فيها الصيد البحري طبقا لمخطط أليوتيس.

- أن مساحة المواقع المعنية باستخراج الرمال البحرية لا تتجاوز نسبة 1 على 15000 من المساحة الإجمالية لمجموع المياه الإقليمية.

وإذ نود بهذا الرد تنوير الرأي العام الوطني وإحاطته علما بالمعطيات المتعلقة بهذا الموضوع، نتمنى أن تعملوا على نشر هذه التوضيحات في عدد جريدتكم.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسللم

